منظمة العمل الدولية

قيمة الأعمال الأساسية

لمحة عامة عالمية عن العمالة والشؤون الاجتماعية

2023

موجز تنفيذي

موجز تنفيذي

العاملون في مجال النُظم الغذائية

العاملون في قطاع الصحة

العاملون في قطاع البيع بالتجزئة

العاملون في قطاع الأمن

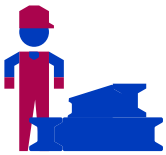

العمال اليدويون

عمال التنظيف والعاملون في مرافق الصرف الصحي

العاملون في قطاع النقل

التقنيون والعاملون في المهن المكتبية

أبرزت جائحة كوفيد-19 مدى حاجة المجتمعات إلى العمال الأساسيين - في أوقات الرخاء والشدة على السواء - ومدى بخس قيمة معظم الوظائف الأساسية

في نهاية آذار/ مارس 2020، بلغت نسبة سكان العالم الذين كانوا يعيشون في بلدان نفذت عمليات الإغلاق المطلوبة لأماكن العمل 80 في المائة. غير أن شوارع المدن والبلدات الساكنة في جميع أنحاء العالم كانت تشهد تحركات العمال الأساسيين الذين كانوا يغادرون منازلهم الآمنة ليلتحقوا بأماكن عملهم. وقد قام هؤلاء العمال بإنتاج وتوزيع وبيع الأغذية وتنظيف الشوارع والحافلات للتقليل إلى أدنى حد من انتشار الجائحة وضمان السلامة العامة ونقل السلع الأساسية والعمال ورعاية المرضى ومداواتهم. وهؤلاء هم «العمال الأساسيون».

وقد أبرزت جائحة كوفيد19- مدى حاجة المجتمعات إلى العمال الأساسيين – في أوقات الرخاء والشدة على السواء – ومدى بخس قيمة معظم الوظائف الأساسية، مما أثار شواغل بشأن استدامة هذه الأنشطة الأساسية، لا سيما بالنظر إلى احتمال حدوث صدمات في المستقبل. ويدعو هذا التقرير إلى إعادة تقييم عمل العمال الأساسيين وزيادة الاستثمار في القطاعات الرئيسية حتى تجسد بوجه أكمل إسهاماتهم الاقتصادية والاجتماعية. ويشكل هذا الأمر أحد أهم دروس السياسة العامة التي يمكن استخلاصها من جائحة كوفيد-19، إذ إن لكل بلد مصلحة أساسية في تعزيز قدرته على الصمود في مواجهة الاضطرابات والأزمات الرئيسية بغض النظر عن طبيعتها.

العمال الأساسيون يوفرون السلع والخدمات الأساسية التي تمكن المجتمعات من أداء وظيفتها ...

يمارس العمال الأساسيون نشاطهم ضمن ثماني مجموعات مهنية رئيسية، وهي كالتالي: العاملون في مجال النُظم الغذائية؛ العاملون في قطاع الصحة؛ العاملون في قطاع البيع بالتجزئة؛ العاملون في قطاع الأمن؛ العمال اليدويون؛ عمال التنظيف والعاملون في مرافق الصرف الصحي؛ التقنيون والعاملون في المهن المكتبية. ويشكل العمال الأساسيون، في جميع أنحاء البلدان التي تتوافر بشأنها بيانات، والبالغ عددها 90 بلداً، 52 في المائة من القوة العاملة، رغم أن هذه النسبة أدنى في البلدان ذات الدخل المرتفع (34 في المائة)، التي تتنوع فيها الأنشطة الاقتصادية تنوعاً أكبر (انظر الشكل 1 من الموجز التنفيذي).

الشكل 1 من الموجز التنفيذي: توزيع المهن في صفوف العمال الأساسيين حسب مجموعة الدخل القطرية (النسبة المئوية)

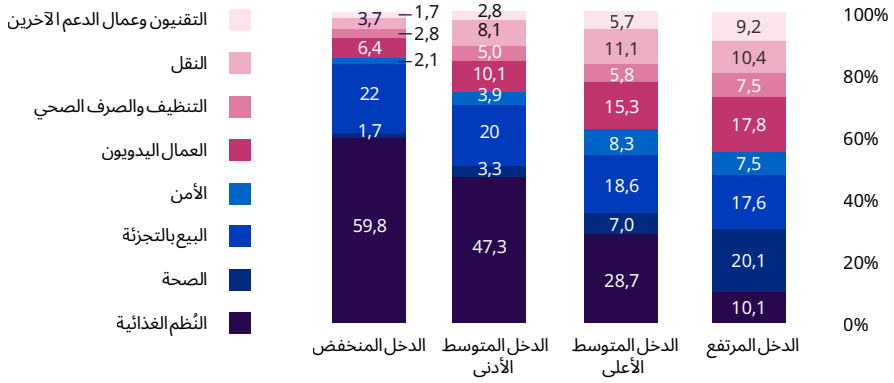

ملاحظة: نظراً للنطاق المحدود البيانات، تشمل فئة «التقنيين وعمال الدعم الآخرين» مقدمي الخدمات الشخصية الأساسيين (رمز التصنيف الدولي الموحد للمهن 51)، بما في ذلك أولئك الذين يندرجون ضمن المجموعات المهنية الأخرى (مثال ذلك العاملون في مجال النُظم الغذائية، مثل الطهاة).

المصدر: تحليل يستند إلى البيانات الصغرى المنسقة لمنظمة العمل الدولية (ILOSTAT).

وتمثل النساء 38 في المائة من جميع العاملين الأساسيين على الصعيد العالمي، وهو ما يقل عن نسبتهن في الأعمال غير الأساسية (42 في المائة). وتشكل النساء ثلثي العاملين الأساسيين في قطاع الصحة وأكثر من نصف العاملين الأساسيين في قطاع البيع بالتجزئة، غير أنهن ممثلات تمثيلاً ناقصاً على نحو صارخ في قطاعي الأمن والنقل. وتعتمد البلدان ذات الدخل المرتفع اعتماداً كبيراً على المهاجرين لأداء الخدمات الأساسية في مهن من قبيل الزراعة والتنظيف والصرف الصحي.

... لكنهم واجهوا مخاطر صحية عالية وضغطاً وظيفياً عندما كانوا يعملون أثناء الجائحة

عانى العمال الأساسيون من ارتفاع معدلات الوفيات بسبب كوفيد-19 بالمقارنة مع العمال غير الأساسيين، نتيجة زيادة حالات تعرضهم للفيروس. ومع ذلك، تفاوتت معدلات الوفيات في صفوف العمال الأساسيين، إذ على الرغم من ارتفاع مستوى تعامل العاملين في قطاع الصحة مع المرضى المصابين، كانت معدلات وفياتهم أقل من معدلات الوفيات المسجلة في صفوف العاملين في قطاع النقل، الذين عانوا من أعلى معدلات الوفيات. وتُظهر النتائج أهمية أوجه حماية السلامة والصحة المهنيتين – التي يعاني العاملون في قطاع النقل من النطاق المحدود لفرص وصولهم إليها – بل وأيضاً فوائد العمل في أماكن عمل منظمة يتمتع فيها العمال بتمثيل جماعي. ومن حيث المخاطر الصحية الناجمة عن كوفيد-19 والضغوط الوظيفية على السواء، كان العمال المستخدمون في القطاع المنظم والذين يتمتعون بالأمن الوظيفي والتمثيل النقابي أكثر قدرة على تلبية الطلبات المتزايدة والتكيف مع المخاطر العالية المقترنة بالعمل أثناء الجائحة من العاملين بعقود غير منظمة وغير مضمونة أو بدون تمثيل جماعي.

كافحت المنشآت الرئيسية من أجل مواصلة تنفيذ العمليات والمبيعات أثناء الجائحة

واجهت المنشآت الرئيسية التي وفرت السلع والخدمات التي اعتبرتها الحكومات أساسية في بداية جائحة كوفيد-19 العديد من التحديات التي شملت إدارة سلاسل التوريد والإمداد المعطلة وانعدام اليقين المالي والانخفاض في الاستثمار والمشاكل المتعلقة بالتوظيف وتنفيذ المبادئ التوجيهية الخاصة بالطوارئ بشأن السلامة والصحة المهنيتين. وقد ازدادت هذه التحديات حدة بالنسبة إلى المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر.

العمال الأساسيون

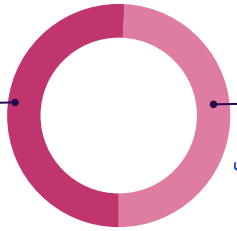

51%
من العاملين بأجر

49%
من العاملين
للحساب الخاص

87.3%
تبلغ نسبة العمل للحساب الخاص
أعلى مستوى لها في البلدان ذات
الدخل المنخفض

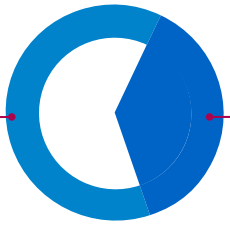

62%
الرجال

38%
النساء

نوع العمل المهيمن

نوع العمل المهيمن

**عامل أساسي واحد من كل خمسة عمال
أساسيين في البلدان ذات الدخل
المرتفع هو مهاجر دولي**

أوجه القصور في ظروف عمل العمال الأساسيين تعكس مدى البخس في تحديد قيمتهم

يتجلى مدى تقدير العمال الأساسيين في الأجور التي يتقاضونها وظروف العمل التي يعيشونها. وعادة ما يتردد صدى أوجه القصور التي تعتري أي من هذه المجالات في مجالات أخرى.

ارتفاع مخاطر السلامة والصحة المهنيتين

عادة ما كانت تؤثر المخاطر الفيزيائية والبيولوجية، فضلاً عن المخاطر النفسية والاجتماعية، في العمال الأساسيين حتى قبل الجائحة. وخلال الجائحة، ازدادت حالات الإساءة اللفظية والتهديدات ازدياداً حاداً ضد العمال الأساسيين (أكثر بالمقارنة مع العمال غير الأساسيين)، مع زيادات حادة للغاية في التهديدات المسجلة ضد العاملين في قطاع البيع بالتجزئة. وواجه العمال الأساسيون مخاطر صحية إضافية خلال جائحة كوفيد19- بسبب وجودهم الفعلي في أماكن العمل والتواصل مع الزبائن. ويصح هذا بوجه خاص بالنسبة إلى العاملين في قطاع النقل والأمن والتنظيف، وهو ما قد يعكس تساهل الرقابة فيما يتعلق بالصحة والسلامة المهنيتين وزيادة الحد من الوصول إلى الرعاية الصحية والإجازة المرضية مدفوعة الأجر في هذه المهن.

للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر القسمين 2-1 و3-1.

الاعتماد المفرط على العقود المؤقتة

يعمل ما يقرب من مستخدم أساسي واحد من أصل ثلاثة مستخدمين أساسيين بعقد مؤقت، رغم وجود اختلافات قطرية وقطاعية كبيرة. وتسجل نسبة المستخدمين الأساسيين الذين يعملون بعقود مؤقتة في قطاع النُظم الغذائية مستويات أعلى، حيث تبلغ 46 في المائة في جميع انحاء العالم. بيد أن العمالة المؤقتة منتشرة أيضاً في قطاعي التنظيف والصرف الصحي والمهن اليدوية، إذ يعمل مستخدم واحد من أصل ثلاثة مستخدمين بعقد مؤقت.

للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر القسم 3-3.

ساعات العمل الطويلة وغير المنتظمة

يعمل أكثر من 46 في المائة من المستخدمين الأساسيين في البلدان ذات الدخل المنخفض لساعات طويلة، في حين تعمل نسبة كبيرة من العمال الأساسيين في جميع أنحاء العالم وفق جداول عمل غير منتظمة أو لساعات قصيرة. وتشيع ساعات العمل الطويلة أكثر ما تشيع في قطاع النقل، الذي يعمل فيه قرابة 42 في المائة من العمال الأساسيين في جميع أنحاء العالم لأكثر من 48 ساعة في الأسبوع.

للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر القسم 4-3.

الأجور المتدنية

يتقاضى 29 في المائة من المستخدمين الأساسيين في المتوسط أجوراً متدنية بصرف النظر عن مستوى التنمية في البلدان (انظر الشكل 2 من الموجز التنفيذي). وتقل حصة المستخدمين الأساسيين من الدخل عن حصة المستخدمين الآخرين منه بنسبة 26 في المائة، حيث يعزى ثلثي هذه الفجوة فقط للتعليم والخبرة. وترتفع نسبة المستخدمين الأساسيين ذوي الأجور المتدنية في قطاع النُظم الغذائية ارتفاعاً شديداً، حيث تبلغ 47 في المائة. كما ترتفع نسبة المستخدمين ذوي الأجور المتدنية في المهن الأساسية الأخرى، من قبيل التنظيف والصرف الصحي (31 في المائة). وتستخدم هذه القطاعات، لا سيما في البلدان ذات الدخل المرتفع، نسبة كبيرة من المهاجرين.

للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر القسم 5-3.

الشكل 2 من الموجز التنفيذي: نسبة العمال ذوي الأجور المتدنية في صفوف المستخدمين الأساسيين وغيرهم من المستخدمين بأجر، حسب مجموعة الدخل القطرية (النسبة المئوية)

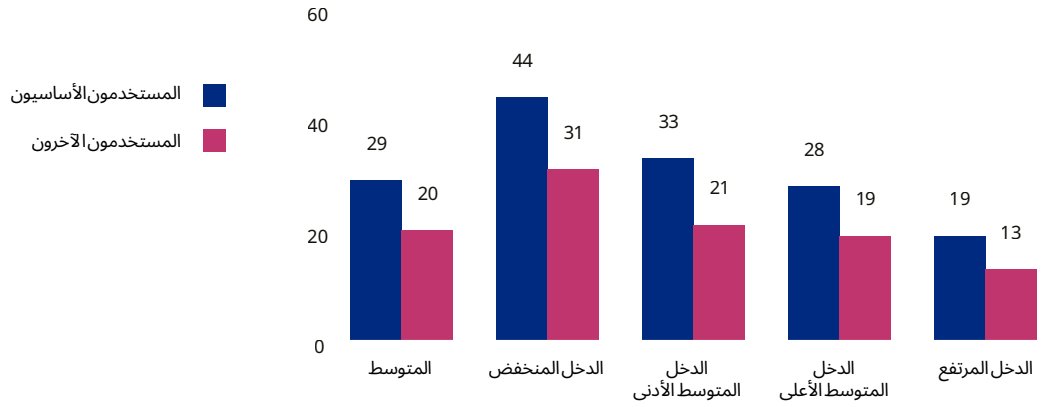

المصدر: تحليل يستند إلى مخزن منظمة العمل الدولية للبيانات بالغة الصغر (ILOSTAT)، لعام 2019 أو آخر عام. للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الملحق.

نقص التمثيل، لا سيما في عدد قليل من القطاعات الرئيسية

في حين أن فرص الانتساب للنقابات وتغطية المفاوضة الجماعية محدودة بالنسبة إلى العديد من العمال، تشير البيانات المتاحة إلى أن معدلات الانتساب للنقابات في العديد من القطاعات الرئيسية – بما في ذلك النُظم الغذائية (9 في المائة) والتنظيف والصرف الصحي (13 في المائة) والبيع بالتجزئة (6 في المائة) – تقل بكثير عن المعدل المتوسط في البلدان النامية والمتقدمة على السواء.

للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر القسم 3-2.

مواطن العجز في الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الإجازة المرضية مدفوعة الأجر

يفتقر زهاء 60 في المائة من العمال الأساسيين في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط إلى شكل من أشكال الحماية الاجتماعية. وفي البلدان ذات الدخل المنخفض، لا تتجاوز الحماية الاجتماعية الحد الأدنى، إذ لا تشمل سوى 17 في المائة من العمال الأساسيين؛ بل إن هذه الصورة تزداد قتامة بالنسبة إلى العاملين الأساسيين لحسابهم الخاص في معظم البلدان النامية، وذلك لأنهم يُستبعدون بالكامل تقريباً من الحماية الاجتماعية.

للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر القسم 3-6.

التدريب غير الكافي

تلقى أقل من 3 في المائة من العمال الأساسيين في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط الأدنى تدريباً خلال الاثني عشر شهراً السابقة، ولا تتعدى هذه النسبة 1.3 في المائة في صفوف العاملين الأساسيين لحسابهم الخاص.

للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر القسم 3-7.

التوصيات الرئيسية

لبناء القدرة على الصمود، ينبغي أن تستثمر البلدان في مؤسسات العمل والقطاعات الرئيسية

إن الآثار المترتبة على بخس قيمة الأعمال الأساسية تتجاوز نطاق العامل الفرد. وعندما تكون ظروف العمل الصعبة والأجور المتدنية منهجية، ينتج عن ذلك نقص في اليد العاملة وارتفاع معدل تجدد المستخدمين، وفي نهاية المطاف قصور في إتاحة الخدمات الأساسية. وبالتالي، فإن قدرة الخدمات الأساسية على الصمود في مواجهة الجوائح أو غيرها من الأزمات في المستقبل تعتمد على الاستثمارات الموظفة في هذه القطاعات الرئيسية، وكذلك في ظروف عمل أولئك الذين يؤدون أعمالاً بالغة الأهمية.

من شأن الاستثمار في مؤسسات العمل أن يؤدي إلى تحسين ظروف العمل

في حين يعتبر العمل اللائق هدفاً عالمياً، فإنه يشكل أمراً حاسم الأهمية بالنسبة إلى العمال الأساسيين، بالنظر إلى أهمية عملهم فيما يتعلق بالأداء الأساسي للاقتصادات والمجتمعات، فضلاً عن أوجه القصور واسعة النطاق في ظروف عملهم. ولا بد من التنظيم، إما من خلال النظام الأساسي أو اتفاقات المفاوضة الجماعية، بالتنسيق مع مؤسسات العمل الأخرى – منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ونُظم إدارة العمل وتفتيش العمل والمحاكم والهيئات القضائية – لتحقيق الأهداف التالية:

- **أماكن عمل آمنة وصحية للجميع.** أظهرت الجائحة أن وجود بيئة عمل آمنة وصحية لا يعود بالفائدة على العامل الفرد فحسب، وإنما أيضاً على المنظمة التي يعمل لحسابها، فضلاً عن المجتمع ككل. وتكون نُظم السلامة والصحة المهنيتين أكثر فعالية عندما تكون متسقة، مما يعني وجود أساس متين لجميع التدخلات التنظيمية المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيتين. وينبغي تطوير هذا النظام من خلال التعاون الثلاثي، مع تحديد الواجبات والحقوق تحديداً واضحاً؛ ينبغي أن ينطبق على جميع فروع النشاط الاقتصادي وجميع العمال، بصرف النظر عن وضعهم الوظيفي؛ ينبغي أن يعطي الأولوية للوقاية من خلال إجراء تقييمات للمخاطر على فترات منتظمة.

- **المساواة في المعاملة والضمانات الأخرى المتعلقة بجميع الترتيبات التعاقدية.** يحدد الإطار القانوني ما إذا كانت العمالة لبعض الوقت والعمالة المؤقتة والعمالة عن طريق الوكالات، فضلاً عن التعاقد من الباطن، تشكل مصدراً لانعدام الأمن وعائقاً أمام سوق العمل أم لا. وعندما تفرض الأطر القانونية مبدأ المساواة في المعاملة وتفرض ضمانات أخرى، فإنه يُرجح أن تُستخدم ترتيبات العمل هذه من أجل المرونة التي توفرها في تنظيم الإنتاج أكثر من أن تُستخدم كوسيلة لخفض تكاليف العمل. ومبدأ المساواة في المعاملة يعني أن العاملين في إطار هذه الترتيبات يحصلون على الحقوق ذاتها الممنوحة للعاملين في إطار علاقات الاستخدام الدائمة أو الثنائية المماثِلين، بأجور وإعانات اجتماعية تعادل ساعات العمل، وإن كانت متناسبة. وبسبب ارتفاع مخاطر السلامة والصحة المهنيتين في الأعمال الخطرة، تقيد بعض البلدان استخدام وكالات الاستخدام الخاصة والتعاقد من الباطن في مهن أو فروع معينة من النشاط الاقتصادي.

- **ساعات عمل آمنة وقابلة للتنبؤ.** ترتبط ساعات العمل ارتباطاً وثيقاً بنوعية الوظيفة، مع وجود حالات تكون فيها ساعات العمل قليلة للغاية أو كثيرة للغاية أو غير منتظمة، حيث تفضي كل حالة من هذه الحالات إلى مشاكل محددة. وبالنظر إلى الآثار الضارة لساعات العمل المفرطة في صحة العمال وسلامتهم، ينبغي أن تسعى البلدان إلى خفض ساعات العمل من خلال عملية التنظيم، بما في ذلك المفاوضة الجماعية. وبما أن تنظيم ساعات العمل لا يشمل العاملين لحسابهم الخاص، فإن ثمة حاجة إلى تدخلات سياسية إضافية لمعالجة المستويات المنخفضة للإنتاجية ومستويات الدخل المتدنية التي تؤدي إلى تمديد ساعات العمل.

- **سياسات الأجور التي تدعم تقييم الأعمال الأساسية.** يمكن لمؤسستين من مؤسسات العمل أن تقلل فجوة الأجور بين المستخدمين الأساسيين وغير الأساسيين وأن تضمن بأن تعكس أجور العمال الأساسيين على نحو أفضل إسهاماتهم الاجتماعية:

    - المفاوضة الجماعية. تكون الفجوة القائمة في الأجور التي يتقاضاها العمال الأساسيون أقل اتساعاً عندما تكون نُظم المفاوضة الجماعية شاملة وواسعة الانتشار. وينبغي تعزيز نُظم المفاوضة الجماعية وجعل نطاقها أكثر شمولاً، مما يسمح لعدد أكبر من المستخدمين بالاستفادة من اتفاقات المفاوضة الجماعية.

    - يشكل الحد الأدنى القانوني للأجور أداة فعالة أخرى لمعالجة ظاهرة بخس قيمة الأعمال الأساسية، بالنظر إلى أن العمال الأساسيين ممثلون تمثيلاً مفرطاً في الطرف الأسفل من سلّم توزيع الأجور. وتتمثل الوسيلة الأولى لتصحيح أجورهم في ضمان أن يشمل الحد الأدنى للأجور جميع العمال – على سبيل المثال، يُستبعد أحياناً العمل الزراعي والعمل المنزلي من هذه التغطية. وعند تحديد الحد الأدنى للأجور، ينبغي أن تراعي الحكومات والشركاء الاجتماعيون الإسهامات الاجتماعية للعمال الأساسيين. وأخيراً، ينبغي تحسين الامتثال للحد الأدنى للأجور من خلال اتخاذ تدابير إنفاذ أكثر صرامة.

- **توسيع نطاق الحماية الاجتماعية من أجل قوة عاملة قادرة على الصمود.** أبرزت جائحة كوفيد-19 أهمية توفير سبل الوصول إلى الحماية الاجتماعية الكافية، لا سيما الإجازة المرضية مدفوعة الأجر وإعانات المرض. وينبغي أن تُكيف البلدان الأطر القانونية بحيث تشمل الحماية الاجتماعية جميع العمال، بصرف النظر عن وضعهم الوظيفي وترتيباتهم التعاقدية. ومن شأن تكييف جداول الدفع ومستويات الإسهامات مع ظروف العاملين لحسابهم الخاص والعاملين لبعض الوقت والعمال المؤقتين أن يجعل نُظم الحماية الاجتماعية أكثر شمولاً.

- **التدريب من أجل قوة عاملة أساسية قادرة على التكيف وسريعة الاستجابة.** يشكل التدريب وسيلة لإعداد العمال للمهام التي يؤدونها، حتى يتمكنوا من الاضطلاع بعملهم بفعالية وأمان، ولإعدادهم لمواجهة حالات الأزمات. ولا يمكن أن يكون التدريب من مسؤولية العامل وحده؛ تتطلب نُظم التدريب الفعالة المشاركة النشطة لمنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل على السواء، فضلاً عن الحكومات.

- **وضع القانون موضع التنفيذ من خلال تدابير الامتثال والإنفاذ.** تتردى السياسات والنُظم والبرامج المصممة لتعزيز قوانين العمل والسلامة والصحة المهنيتين والضمان الاجتماعي إذا كانت نُظم الإنفاذ المناسبة غير موجودة. وينبغي أن يُمنح المفتشون سلطات واسعة لجمع الأدلة وإنفاذ التدابير، بما في ذلك حظر الأنشطة والأمر بإدخال تحسينات أو إغلاق المرافق، إذا لزم الأمر. ويمكن لصلاحيات الإنفاذ واسعة النطاق أن تؤدي إلى معالجة مخاطر السلامة والصحة المهنيتين أو انتهاكات العمل معالجة أكثر فعالية.

الاستثمارات القطاعية توفر مزيداً من الدعم للعمال الأساسيين والمنشآت

يشكل الاستثمار في البنية التحتية المادية والاجتماعية في القطاعات الرئيسية شرطاً لازماً لتحسين ظروف العمل وتعزيز استمرارية الأعمال. وترسي هذه الاستثمارات القواعد اللازمة لإنشاء اقتصادات ومجتمعات قادرة على الصمود وتتمتع بما يكفي من قوة لتحمل الصدمات والأزمات والتكيف معها والتحول في مواجهتها.

- **الاستثمار في الصحة والرعاية طويلة الأجل.** يمكن التخفيف من الآثار السلبية للأمراض المعدية والأزمات الصحية المرتبطة بها إذا كانت النُظم الصحية مجهزة بما يكفي من الموارد والموظفين. ولسوء الحظ، تعاني أنحاء كثيرة من العالم من نقص في سبل الاستفادة من الرعاية الصحية الكافية والنفقات الصحية، لا سيما البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، التي تسجل أدنى معدلات تغطية الخدمات وأعلى نسب النفقات الشخصية. وتعتبر الاستثمارات الكافية في الصحة والرعاية طويلة الأجل مكلفة، ولكنها تؤتي ثمارها. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن من شأن زيادة الإنفاق لبلوغ غاية أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بشأن الصحة أن تؤدي إلى توليد 173 مليون وظيفة. وفي حين أن فجوات التمويل في البلدان ذات الدخل المنخفض تشتد حدة، فإن عدم معالجتها ينطوي على تكاليف أكبر: خلال جائحة إيبولا في الفترة 2014-2016، على سبيل المثال، تجاوزت المساعدات الدولية لمكافحة الجائحة المبلغ المطلوب لتوفير رعاية صحية شاملة في البلدان الأكثر تضرراً.

- **الاستثمار في نُظم غذائية قادرة على الصمود.** أدت الأزمات الأخيرة إلى زيادة قابلية تضرر سلاسل توريد وإمداد الأغذية، مما أثر في توافر الأغذية والقدرة على تحمل تكلفتها، وكذلك في سبل عيش العاملين في القطاع الزراعي. والعمال الزراعيون معرضون بشدة لتقلبات الدخل، بسبب الطبيعة الموسمية للإنتاج وتفاقم المخاطر المناخية، بل وأيضاً بسبب تقلبات أسعار الأغذية، التي ازدادت منذ عام 2005. وتشمل التدابير الموازنة ضمان حد أدنى للأسعار ونُظم التأمين، بما في ذلك الإجراءات المصممة لتعزيز استفادة المزارعين منها. وهناك حاجة إلى اعتماد وتعزيز آليات التأمين، بما في ذلك الحماية الاجتماعية، مع مراعاة خصوصيات هذا القطاع، من قبيل الانتشار واسع النطاق للعمل للحساب الخاص والعمل المساهم في الأسرة .ومن شأن الاستثمارات الموظفة في البنية التحتية أن تزيد من دعم إنتاجية النُظم الغذائية واستدامتها. وبالإضافة إلى الاستثمارات العامة في البنية التحتية للطرق والكهرباء والاتصالات والبنية التحتية الأخرى في المناطق الريفية، فإن للقطاع الخاص والحكومات دوراً مهماً تضطلع به في الاستثمار في الأجزاء الوسيطة لسلاسل النُظم الغذائية، من قبيل المعالجة والتخزين والنقل، التي يمكن أن تزيد من فرص النفاذ إلى الأسواق وتحسين الإنتاجية.

- **الاستثمار في المنشآت المستدامة.** يوظف القطاع الخاص 85 في المائة من جميع العمال الأساسيين. وبالتالي، يشكل ضمان تمتع المنشآت بالموارد والقدرات الكافية شرطاً لازماً لتوفير العمل اللائق للعمال الأساسيين، وكذلك لتعزيز قدرة الاقتصادات على الالتزام بتوفير المنتجات والخدمات الأساسية أثناء الأزمة. وخلال جائحة كوفيد-19، عانت المنشآت الصغيرة وبالغة الصغر، التي غالباً ما تكون غير منظمة، بسبب النطاق المحدود لمواردها المالية والبشرية وسبل الوصول إلى الائتمان والدعم الحكومي. وينبغي أن تحظى هذه المنشآت بالدعم اللازم في الانتقال إلى السمة المنظمة. ويعتبر تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية والموارد البشرية والابتكار عاملاً تمكينياً إضافياً يمكنه أن يؤدي إلى تحسين الإنتاجية. وبالنظر إلى تزايد مخاطر الأزمات، فمن الضروري إدراج المنشآت كجهات مشاركة نشطة في التخطيط الحكومي لإدارة الكوارث، وكذلك في تصميم خطط استمرارية سير أعمالها أو أعمال قطاعها.

الحوار الاجتماعي ضروري لبناء القدرة على الصمود

مثلما أن الأسواق لا تستوعب العوامل البيئية الخارجية، فإنها لم تستوعب بمفردها الإسهامات الاقتصادية والاجتماعية الجوهرية للعمل الأساسي. ومن اللازم تنفيذ عملية مدروسة من أجل إجراء تقييم وتخطيط مشتركين من خلال الحوار الاجتماعي لتعزيز مؤسسات العمل وزيادة الاستثمار في القطاعات الرئيسية من أجل معالجة المخاطر الكامنة داخلها والمهددة لقدرتها على الصمود. ويمكن تنظيم هذه الحوارات الاستراتيجية بشأن القدرة على الصمود على المستوى الوطني، وكذلك داخل قطاعات محددة.

وستستفيد الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال من الاجتماع معاً لوضع خارطة طريق قابلة للتنفيذ لتحديد ومعالجة مواطن العجز المحددة التي يمكن أن تعرقل توفير السلع والخدمات الأساسية، سواء في أوقات الرخاء أو الشدة. ومن شأن هذه الاستراتيجية، مثلها مثل بوليصة تأمين، أن تغطي أكثر من كلفتها بنفسها عند وقوع الأزمة القادمة. ويشكل هذا الأمر أحد أهم دروس السياسة العامة التي يمكن استخلاصها من جائحة كوفيد-19.

الدفع قدماً بالعدالة الاجتماعية وتعزيز العمل اللائق

منظمة العمل الدولية هي وكالة الأمم المتحدة في مجال عالم العمل. ونحن نجمع بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال للدفع قدماً بنهج متمحور حول الإنسان إزاء مستقبل العمل من خلال استحداث العمالة وتعزيز الحقوق في العمل وتوفير الحماية الاجتماعية وتشجيع الحوار الاجتماعي.

ilo.org

International Labour Organization
Route des Morillons 4
1211 Geneva 22
Switzerland